الدورة الخامسة والعشرون لمجلس المحافظين

موجز مناقشات الموائد المستديرة
بشأن الاستراتيجيات الإقليمية للصندوق

أفريقيا الغربية والوسطى

يتسم الفقر في أفريقيا الغربية والوسطى بطابع ريفي كاسح؛ إذ يعيش نسبة 75% تقريبا من الفقراء في المناطق الريفية. وتدعو الحاجة إلى النظر إلى الفقر في سياق التحولات السريعة في الإقليم التي شهدها العقد الماضي سواء أكانت سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو ديموغرافية، أو بيئية. واستنادا إلى الدروس المستفادة فإن لاستراتيجية الصندوق للحد من الفقر الريفي في الإقليم أربعة أهداف تتصل بالرصيد البشري والتنظيم الاجتماعي، والقدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية، وتوليد الدخل، وهشاشة الأوضاع، إلى جانب ثلاثة موضوعات عامة تتعلق بالمساواة بين الجنسين، وتوسيع المشاركة، والاستفادة من المعارف المحلية.

وتنفيذا لمهمة الصندوق في تمكين الفقراء من التغلب على الفقر، فإن الشعبة تزمع تعزيز الأثر الحفزي لبرامجها، وتوسيع دوره في حوار السياسات، والنهوض بتقاسم المعلومات.

وقد أيد المشاركون الاستراتيجية ورحبوا بالتركيز على ما يلي:

- تطوير القدرات المحلية عبر مساندة المبادرات اللامركزية وتعزيز منظمات المزارعين؛
- السعي لإرساء التكامل مع المبادرات الإقليمية مثل مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية؛
- التضافر بين الأهداف، ولاسيما الصلات بين الاستثمار في ميادين الصحة والتعليم، وبين الزراعة والأنشطة المدرة للدخل؛
- منح الأولوية للاستثمار في ميدان النهوض بأوضاع المرأة.

وجرت الإشارة إلى الدور الرئيسي للقطاع الخاص، مع التحذير في الوقت ذاته من أن ذلك ليس بالبلسم الشافي لمشكلات التنمية الزراعية، إذ أن استثمارات هذا القطاع تقتصر في الغالب على المحاصيل التصديرية وعلى مناطق الإنتاج التي يتيسر الوصول إليها.

وأكد المشاركون أهمية المجالات التالية للحد من الفقر الريفي:

- تسويق المنتجات والمدخلات الزراعية؛

- الزراعة شبه الحضرية؛
- الاتصالات والمرافق الأساسية الريفية؛
- مكافحة الآفات؛
- التنمـــية التعاونـــية، والري ضيق النطاق، ومكافحة الملاريا عوضا عن التركيز الحصري على مرض الإيدز.

وأخـــيرا جـــرى التأكـــيد على أن للصندوق دورا بارزا في إيضاح أهمية القطاع الزراعي والريفي للجهات الشريكة المانحة التي منحته اهتماما أقل في السنوات الأخيرة فيما يتصل بالحد من الفقر.

أفريقيا الشرقية والجنوبية

يتطلـــب تحدي الحد من الفقر في أفريقيا الشرقية والجنوبية اهتماما عاجلا على وجه الخصوص، فهي الإقليم الأكـــثر حاجة إلى الجهود والأشد معاناة من بطء التقدم. وتعتبر القضايا الريفية والزراعية عناصر مركزية في مشكلة الفقر. وهناك أربعة اتجاهات لاستراتيجية الصندوق في الإقليم وهي:

- تعزيز قدرة المزارعين الفقراء على الوصول إلى الأسواق وتعزيز العلاقات مع القطاع الخاص؛
- تعزيز قدرة المزارعين على الوصول إلى موارد الأراضي والمياه والتحكم فيها؛
- تنظيم الخدمات المالية للادخار، والاستثمار والتصدي للأزمات؛
- تطوير التكنولوجيا والمعلومات لتمكين الفقراء من زراعة المحاصيل وتسويق منتجاتهم.

وجرى تسليط الضوء على القضايا التالية:

- أهمية نظم حيازة الأراضي التي تكفل الأمن، وتشتمل على الإرث، وتتيح استخدام الأراضي كضمان؛
- القدرات الكامنة الهائلة لزيادة الإنتاج عن طريق توسيع الرقعة المروية؛
- الـــدور الحاســـم الذي يضطلع به التمويل الريفي في الاستثمار الزراعي، وقد تم التأكيد على قيمة دعم الصندوق لتولي المؤسسات غير المالية مهمة تسليم الخدمات المالية؛
- أهمـــية ضمان قدرة المنتجين على الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية عبر النهوض بالنقل الريفي، وتوفير معلومات سوقية أفضل، وترويج التجهيز المحلي.

وطرحـــت بعـــض النقاط المهمة التي لقيت الإهمال حتى الآن بشأن النطاق الهائل لمشكلة مرض الإيدز في أفريقيا الشرقية والجنوبية.

- لـــيس الإيدز بالمشكلة الصحية فحسب، ومن ثم فإن تصدي القطاع الصحي وحده للجائحة سيكون ذا أثر محدود؛
- يعجل الفقر بوتيرة تفشي مرض الإيدز.
- يمكـــن معالجـــة أمـــر الجائحة على الوجه الأمثل عبر جهود التنمية الريفية التي تشتمل على الحد من الفوارق بين الجنسين، والتعليم، والتمكين المجتمعي، وزيادة الدخول.

- وطـــرح اقـــتراح بـــأن ينظر الصندوق في أمر إعداد مشروعات تتمحور حول مرض الإيدز، وإعادة صـــياغة بـــرنامجه القائم للتركيز على هذه المسألة، واعتماد الحد من معدلات الإصابة بالإيدز كمقياس للنجاح.

وفيما يتصل بالسياسات والمؤسسات، كان هناك توافق على الأهمية الأساسية للإحساس بالملكية والالتزام على المســـتوى المحلـــي كشـــرط مســـبق لتحقيق النمو الاقتصادي المستند إلى الزراعة. وتتبدى الإدارة والقيادة السياسية الضـــرورية أكـــثر فأكثر، ومن الواجب أن تترافق بخطوات لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية الريفية والنساء كعوامل للتغيـــير، وكذلك لإضفاء اللامركزية على المؤسسات الحكومية ومؤسسات الخدمات. وكانت هناك دعوات قوية لإرساء علاقات شراكة مع الجهات المانحة تتجاوز نطاق تمويل التنمية، ولإدراك أن الحاجة تدعو إلى مثل هذه العلاقات ضمن أطر السياسات الحكومية.

آسيا والمحيط الهادي

تؤكـــد اســـتراتيجية الصندوق في آسيا والمحيط الهادي على أن من المتعذر الحد من الفقر، بل وكذلك إرساء الســـلام، والاســـتقرار، والـــنمو الاقتصـــادي المستدام، إلا بتمكين المجموعات السكانية المستبعدة تاريخيا من تحقيق إمكانـــياتها. وبمقـــدور الصندوق أن يضطلع بدور حفزي بالتركيز على المرتفعات والجبال النائية، والمناطق الساحلية الحدية، والأراضي الجافة ذات الإمدادات المائية المتقلبة. وتتألف الاستراتيجية من أربعة عناصر هي:

- تغيـــير علاقـــات الجنسين بحيث تتوسع ملكية النساء للأصول وسيطرتهن عليها ومشاركتهن في الإدارة المجتمعية؛
- زيادة إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية في المناطق الأقل حظا عبر التقانات الزراعية المستدامة؛
- إصلاح نظم حقوق الملكية والحيازة للأقليات والمجموعات السكانية الأصلية المهمشة؛
- توســـيع قـــدرات الفقراء عبر تيسير الوصول إلى العون الذاتي، والتراكم المحلي، والمهارات والتقانات الجديدة.

وجرى التأكيد على النقاط التالية:

- دور الدولة في تسليم الخدمات وترويج النمو المناصر للفقراء؛
- أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والحاجة إلى التعلم من البلدان المتقدمة والأقاليم الأخرى؛
- التركـــيز علـــى القضايا التشغيلية مثل التبسيط، واستحداث المؤشرات للرصد، وبناء القدرات الحكومية لتقييم التقدم.

وكـــان هـــناك اقتراح بأن يركز الصندوق على مجالات صغيرة، وأن يطيل أمد أنشطته، وأن يستخدم خبرته للاضطلاع بدور حفزي في توسيع نطاق المشروعات.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

ساند المشاركون الاستراتيجية الإقليمية، مع الإدلاء بالملاحظات التالية:

- يشكل الفقر الريفي أحد التحديات الرئيسية في الإقليم، غير أنه غالبا ما يلقى الإهمال لأن السياسات تمنح الأولوية عادة للقطاعات الأخرى من الاقتصاد. وللصندوق دور هام في تغيير هذا الموقف.
- تخلف العولمة في الغالب أثرا سلبيا على فقراء الريف؛ ولا تتم الاستفادة على النحو الأكمل من الفرص المتأتية منها. وعلى الصندوق أن يكيف استراتيجيته لمواجهة هذه التحديات بالشراكة مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي.
- على الصندوق أن يستحدث أدوات جديدة للحد من الفقر. ولقي الطابع الابتكاري للعديد من المشروعات تأييدا قويا، غير أن من الواجب تنفيذ الابتكارات عبر نهج جديدة مثل تقديم القروض مباشرة إلى طائفة من المؤسسات عوضا عن تقديم القروض للحكومات المركزية فحسب.
- شرعت العديد من حكومات الإقليم في تطبيق اللامركزية؛ وعلى الصندوق أن يتعاون قدر المستطاع مع المؤسسات المحلية والإقليمية الجديدة.
- على الخدمات الموفرة عبر المشروعات أن تراعي تنوع سكان الريف وأن تستجيب لاحتياجاتهم وطلباتهم. وكان هناك تأييد لجهود الصندوق الرائدة في ميدان تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين.
- توفر الاستراتيجية دليل مفيد لعمل الصندوق في الإقليم، غير أنها ما تزال بحاجة إلى تحويلها إلى خطة عمل ذات أهداف للسنوات اللاحقة. ومن الواجب تقييم تنفيذ هذه الخطة دوريا.
- طرحت دعوات إلى إجراء المزيد من التحليل للحواجز التجارية، ولاسيما الإعانات الزراعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأثر الأزمة المالية على فقراء الريف.

أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا

تتمثل نقطة انطلاق استراتيجية الصندوق في أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا للاتحاد السوفييتي السابق في الحالة الانتقالية للزراعة في الإقليم. فقد أوقفت الخدمات الحكومية وخدمات التخطيط المركزي بصورة مفاجئة، وخفض الإنفاق الحكومي، وانهارت قنوات الإنتاج، والتسويق، والتوزيع. ويحتاج القطاع بصورة ملحة إلى الإصلاح المؤسسي لتشجيع الاستثمار وتيسير وصول صغار المزارعين إلى الأسواق، وإمدادات المدخلات والتمويل، والمساعدة التقنية. ويتسم الفقر الريفي بالحدة وسعة الانتشار في صفوف المزارعين في المناطق المرتفعة والجبلية، وكاسبي الأجور الريفيين، ونساء الريف، والعجائز، والأقليات الإثنية. وتضم الاستراتيجية المقترحة للصندوق للحد من الفقر الريفي ستة موضوعات هي:

- تعزيز القدرة المؤسسية؛
- إنشاء أسواق للزراعة؛
- النهوض بالقدرة الإنتاجية الزراعية؛
- الاستثمار في الاقتصاد الريفي غير الزراعي؛
- تحسين إدارة الموارد الطبيعية؛
- تطوير الخدمات المالية الريفية.

وأعــرب المشاركون عن تقديرهم لإتاحة الفرصة لمناقشة الاستراتيجية الإقليمية مع موظفي الصندوق. وكان هناك تأييد قوي للاستراتيجية المقترحة للصندوق، ولاسيما التركيز على المناطق الجبلية، وتجميع الأراضي، والخدمات المالية الريفية، والوصول إلى الأسواق، والروابط مع القطاع الخاص.

وجرى التأكيد على أن، على الصندوق وغيره من الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف التعاون بصورة وثــيقة فــي ميدان حوار السياسات. وحث الاجتماع الصندوق على استطلاع الفرص للتعاون مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والبنك الدولي لاستحداث شركات تسويق صغيرة ومتوسطة وروابط مع القطاع الخاص.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

شــهدت المــائدة المستديرة بشأن الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تقديرا إجماعيا للاستراتيجية المقترحة وموافقة على أهدافها ونهجها. وجرى التأكيد على أن التحدي الحقيقي يكمن في التنفيذ.

وتعالج الاستراتيجية الإقليمية نوعين من العوائق:

- عوائق الموارد الطبيعية: هشاشة قاعدة الأراضي؛ وتدهور خصوبة التربة، وقلة الموارد المائية، وتكرر موجات الجفاف والفيضانات؛
- العوائــق المؤسســية: الــتوزيع غير المتكافئ للأراضي، وعدم ضمان حيازة الأراضي، والإدارة غير المستدامة للموارد المشتركة، وضعف الاستثمارات الحالية في المرافق الأساسية المادية والاجتماعية في المناطق الريفية، والافتقار إلى المنظمات القاعدية والمدنية.

وتركز الاستراتيجية المقترحة للحد من الفقر الريفي في الإقليم على أربعة موضوعات:

- تمكين فقراء الريف؛
- تنويع الدخل؛
- الوصول المتكافئ إلى الموارد للرجال والنساء؛
- إدارة الموارد الطبيعية؛

وجرى التأكيد على الأولويات التالية:

- بناء علاقات الشراكة بين بلدان الإقليم لقيادة عملية التنسيق؛
- استخدام النهج التشاركية؛
- منح الأولوية لدور المرأة الريفية على مختلف الأصعدة؛
- الإقرار بأهمية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية كعامل من عوامل الحد من الفقر؛
- الإقرار بأهمية التقانة الزراعية، والإرشاد، والتعليم في صفوف سكان الريف، ولاسيما النساء؛
- النهوض بإدارة الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية؛
- زيادة نصيب الإقليم من قروض الصندوق ومنحه؛
- إدراك أن الأثــر الســلبي للإعانــات الزراعية في البلدان الصناعية يشكل عائقا هاما في وجه الأنشطة المستدامة اقتصاديا للإنتاج والتسويق الزراعيين في قطاع صغار المزارعين.